الاقتصاد العراقي بين النموذج النظري والواقع المؤسسي

د. سهام يوسف

26 شباط 2026

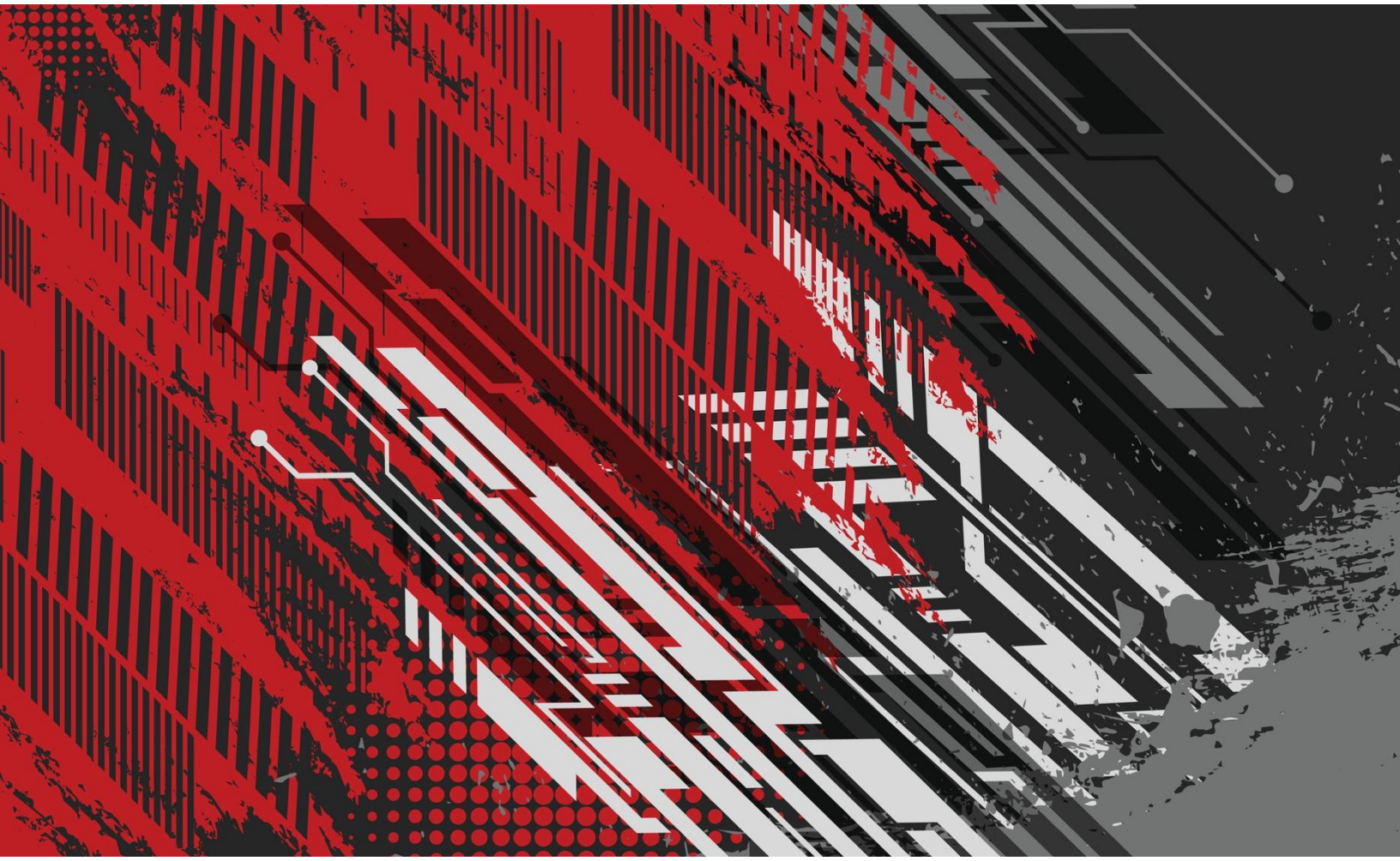

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الاقتصاد العراقي بين النموذج النظري والواقع المؤسسي.

في الخطاب الاقتصادي العراقي يستحضر النموذج النظري بوصفه مرجعية معيارية للحكم على السياسات, تُطرح الأفكار وكأنها حقائق مطلقة : التوسع في الإنفاق العام يحفّز الطلب الكلي، وأن تحرير الأسعار يحقق كفاءة تخصيص الموارد، وأن توسيع القاعدة الضريبية يعزز الاستدامة المالية، وأن الخصخصة ترفع الإنتاجية عبر آليات السوق. هذه الأطروحات متماسكة ضمن أطرها النظرية، سواء في التحليل الكينزي أو في المدرسة الكلاسيكية الجديدة. غير أن الإشكالية لا تتعلق بسلامة النموذج، بل بالفجوة بين التصميم النظري والتنفيذ الفعلي..

فكل نموذج نظري ، يقوم ضمنيًا على افتراض توافر بنية مؤسسية قادرة على الامتصاص والتنفيذ: استقرار في القواعد، وضوح في حقوق الملكية، جهاز إداري كفوء، بيانات دقيقة، وأسواق ذات درجة معينة من المنافسة. حين تُنقل هذه النظريات من سياقاتها الأصلية إلى سياق يفتقر إلى هذه الشروط، ، تظهر فجوة واضحة بين النتائج المتوقعة والنتائج المتحققة.

هنا تبرز الواقعية المؤسسية بوصفها إطارًا تحليليًا يركّز على القدرة الاستيعابية للمؤسسات، وعلى اتساق الحوافز داخلها، وعلى كلفة المعاملات التي تتحكم في سلوك الفاعلين الاقتصاديين. فهي لا تكتفي بالسؤال عن كفاءة الأداة، بل تفحص مدى جاهزية البيئة المؤسسية لتشغيلها.

في الإطار الاقتصادي، يعني ذلك أن نجاح أي نموذج ،ليس مسألة منطق نظري فحسب، بل مسألة شروط مؤسسية سابقة. فالتوسع المالي، أو تحرير السوق، أو الإصلاح الضريبي، جميعها تفترض جهازًا إداريًا قادرًا على التنفيذ، ونظام معلومات موثوقًا، وآليات رقابة فعّالة، وحوافز داخلية منضبطة. وفي غياب هذه الشروط تتحول السياسة، مهما بلغت أسسها النظرية، إلى إجراء محدود الأثر.

خذ مثلاً الفكرة الكينزية عن زيادة الإنفاق الحكومي ، يُفترض أن زيادة الإنفاق العام تولّد أثر المضاعف عبر تحفيز الطلب الكلي. غير أن حجم هذا المضاعف يتحدد بدرجة الانكشاف الخارجي للاقتصاد. ففي اقتصاد يتمتع بقاعدة إنتاجية متماسكة، يكون الميل الحدي للاستيراد منخفضًا نسبيًا، ما يحد من ظاهرة التسرب الخارجي.ففي اقتصاديات صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا، يؤدي الإنفاق إلى توسّع داخلي في الإنتاج لأن سلاسل القيمة متجذّرة محليًا والقطاع الخاص قادر على الاستجابة.

أما في اقتصاد شديد الاعتماد على الواردات كالعراق، فإن جزءًا كبيرًا من التحفيز المالي يتحول إلى طلب على السلع المستوردة، ما يقلّص الأثر المضاعف على الناتج المحلي. بذلك لا تفشل الأداة الكينزية، بل تصطدم بارتفاع معامل التسرب وبضعف الترابطات الخلفية والأمامية في الهيكل الإنتاجي..

وينطبق الأمر ذاته على سياسات تحرير الأسعار، فإزالة الدعم تهدف نظريًا إلى تصحيح التشوهات السعرية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. غير أن تحقق هذه النتيجة يفترض وجود أسواق تنافسية قادرة على منع انتقال الريوع الاحتكارية إلى المنتجين. في غياب المنافسة الكافية، ومع ارتفاع درجة التركز السوقي، قد يؤدي رفع الدعم إلى انتقال كامل للصدمة السعرية إلى المستهلك دون تحسن في الإنتاجية. وتؤكد التجربة المقارنة ، كما في إصلاحات البرازيل في تسعينيات القرن الماضي , أن نجاح التحرير ارتبط بتوافر برامج تحويلات نقدية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف الأثر التوزيعي السلبي.

في العراق، لا تزال منظومة الحماية الاجتماعية محدودة الدقة في الاستهداف، كما أن بعض الأسواق تعاني من تركز وهيمنة عدد محدود من الفاعلين، ما يضعف آليات الانضباط التنافسي. وعليه، فإن تحريرًا غير متدرج قد ينتج أثرًا توزيعيًا انكماشيًا يضغط على الدخول الحقيقية من دون تحقيق مكاسب كفاءة ملموسة.

ان تجربة السنوات الماضية تقدم شواهد واضحة على هذا التحدي المؤسسي. فعندما أُعيد تسعير المشتقات النفطية تدريجيًا في فترات سابقة بهدف تقليل عبء الدعم، لم يكن الإشكال في مبدأ ترشيد الدعم ذاته، بل في غياب آليات استهداف دقيقة وتعويض نقدي فعال للفئات الأقل دخلًا, ونتيجة لذلك، انعكس جزء من الزيادة على كلف النقل وبعض السلع، في حين لم تترافق الإجراءات مع إصلاح هيكلي يحد من حلقات الوساطة أو يرفع مستوى المنافسة.

أما في ملف المالية العامة، فإن توسيع الوعاء الضريبي يعد أداة مركزية لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية، غير أن فعاليته مرتبطة ارتباط مباشرا بمستوى الامتثال الضريبي، تكامل قواعد البيانات، وحجم الاقتصاد الرسمي الفعّال. فقد نجحت كوريا الجنوبية في بناء جهاز ضريبي متطور قائم على رقمنة شاملة، قواعد بيانات دقيقة، واقتصاد رسمي واسع، وذلك نتيجة مسار طويل من البناء المؤسسي والتطوير الإداري.في المقابل، يواجه العراق تحديات جوهرية: اقتصاد واسع غير رسمي، تعدد قواعد البيانات بين الجهات، ضعف الربط الرقمي، وعدم كفاية الحوكمة المالية. كل هذه العوامل تجعل رفع المعدلات أو تشديد الإجراءات خطوة محدودة الأثر ما لم يسبقها تنظيم ودمج تدريجي للنشاط الاقتصادي ضمن الإطار الرسمي.

ولهذا ظلّت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية، رغم تعديلات متكررة في التعليمات والرسوم. ويظل جزء كبير من النشاط الاقتصادي خارج الإطار الرسمي أو دون توثيق كافي، ما يجعل أي زيادة اسمية في المعدلات أو تشديد ضريبي غير فعال، وقد يضاعف عبء الامتثال على القطاع المنظم، ويزيد تكلفة التهرب ويقلل قدرة الإدارة الضريبية على الرقابة. وفي اقتصاد يتمدد فيه النشاط غير المسجل، يصبح توسيع القاعدة الفعلية أكثر تأثيرًا من مجرد رفع المعدلات الاسمية، فيما يؤدي التشديد على القطاع المنظم أحيانًا إلى اختلال الحوافز بدلاً من تعزيز الإيرادات.

وتنعكس هذه القيود الهيكلية أيضًا في طبيعة القطاع الخاص، الذي لا يزال جزء منه يعمل ضمن منطق ريعي يعتمد على عقود الدولة، ما يعزز سلوك البحث عن الريع على حساب الابتكار والمنافسة. في مثل هذا السياق، قد لا تؤدي سياسات التحرير إلى تعميق المنافسة، بل إلى إعادة توزيع الريوع بين فاعلين محدودين.
وتقدم تجربة تطبيق نظام الأسيكودا مثالًا عمليًا على أثر الجاهزية المؤسسية في نتائج الإصلاح، فالنظام تم تصميمه لتعزيز الشفافية وتوحيد الإجراءات الجمركية وزيادة كفاءة التحصيل، لكنه يفترض بيئة مترابطة، وصلاحيات واضحة، وربط إلكتروني موحد. وعندما تتفاوت الجاهزية بين المنافذ أو تتداخل الصلاحيات، تتحول الفجوات الصغيرة إلى اختناقات تؤثر في الكلف والأسعار وثقة السوق. وهنا يظهر بوضوح أن قوة الفكرة لا تكفي ما لم تسندها قدرة تنفيذية منضبطة.

حتى ملف سعر الصرف، الذي يبدو للوهلة الأولى مسألة نقدية بحتة، يحمل أبعادًا مؤسسية عميقة، فارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي لا يمكن تفسيره فقط عبر أدوات العرض والطلب النقدي، بل ينبغي قراءته في ضوء قدرة النظام المالي على استيعاب الطلب التجاري المشروع.فحين تعجز شرائح من التجار ، خصوصًا في قطاعات السلع الاستهلاكية غير الأساسية ، عن الامتثال لمتطلبات التحويل الرسمية بسبب ضعف التنظيم القانوني وارتفاع كلفة المعاملات، يتشكل طلب موازٍ خارج القنوات الرسمية، ما يخلق فجوة سعرية بين السوقين. هذه الفجوة ليست ظاهرة نقدية صرفة، بل انعكاس لقيود مؤسسية تحد من شمول النظام المالي.والملاحظة المهمة أن انتقال أثر هذا الارتفاع إلى الأسعار المحلية يختلف بحسب درجة اندماج كل قطاع في القنوات الرسمية. فالقطاعات الأكثر التزامًا بالإجراءات النظامية تشهد انتقالًا أقل للصدمة، ما يؤكد أن مسألة استقرار سعر الصرف ترتبط بالبنية المؤسسية بقدر ارتباطها بالسياسة النقدية.

وعليه، فإن الواقعية المؤسسية لا تدعو إلى التخلي عن النماذج الاقتصادية، بل إلى مواءمتها مع القدرة التنفيذية الفعلية للدولة. فالإصلاح لا يبدأ بتغيير الأداة فحسب، بل بتقوية البنية التي تشغّلها: تقليص الاقتصاد غير الرسمي، خفض كلفة المعاملات، توحيد قواعد البيانات، تحسين الامتثال، وتعزيز الحوكمة.

فالنماذج النظرية تظل أدوات تحليل قوية، لكن فعاليتها مشروطة بمدى انسجامها مع القيود الهيكلية والقدرة المؤسسية. وكلما اتسعت فجوة التنفيذ، تزايدت احتمالات الانحراف عن النتائج المتوقعة.

بهذا المعنى، يصبح السؤال الجوهري في الحالة العراقية ليس: هل النموذج صحيح؟ بل: هل البيئة المؤسسية قادرة على تحقيق شروط عمله؟

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600